



# تقرير شهر ديسمبر 2022

النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين  
وحدة الرصد بمركز السلامة المهنية



تقرير شهر ديسمبر 2022

النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين  
وحدة الرصد بمركز السلامة المهنية

إعداد:

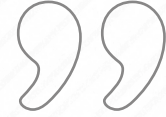
خولة شبح  
مروى الكافي  
محمود العروسي  
منذر الشارني

النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين  
Syndicat National des Journalistes Tunisiens **snjt**



## المادة 19 من العهد الدولي الخاص

### بالحقوق المدنية والسياسية



**1** لكل إنسان الحق في اعتناق آراء دون مضايقة.

**2** لكل إنسان الحق في حرية التعبير. ويشمل هذا الحق حرّيته في التماس مختلف ضروب المعلومات والأفكار وتلقيها ونقلها إلى آخرين دونما اعتبار للحدود، سواء على شكل مكتوب أو مطبوع أو في قالب فني أو بأية وسيلة أخرى يختارها.

**3** تستتبع ممارسة الحقوق المنصوص عليها في الفقرة 2 من هذه المادة واجبات ومسؤوليات خاصة. وعلى ذلك يجوز إخضاعها لبعض القيود ولكن شريطة أن تكون محددة بنص القانون وأن تكون ضرورية:

(أ) لاحترام حقوق الآخرين أو سمعتهم.

(ب) لحماية الأمن القومي أو النظام العام أو الصحة العامة أو الآداب العامة.

# مقدمة عامة

## فترة الرصد

انطلقت عملية رصد المسار المتعلق بالدور الأول من الانتخابات التشريعية 17 ديسمبر 2022 منذ انطلاق الحملة الانتخابية للمترشحين لعضوية مجلس النواب القادم وخلال يوم الاقتراع وفرز الأصوات ولحد الاعلان عن النتائج الأولية للدور الأول. الهدف من التقرير

يهدف هذا التقرير في جزئه الأول بالأساس إلى التشخيص الدقيق لما حدث خلال الفترة الانتخابية لمساعدة الصحفيين/ات والمصورين/ات الصحفيين/ات وكل الجهات المتداخلة في المسار الانتخابي على تجاوز الأخطاء التي تم تسجيلها، وبناء خطة واضحة لضمان تغطية أنجع للدور الثاني للانتخابات التشريعية. وتهدف عملية الرصد الى دعم شفافية المسار الانتخابي وتطوير مستوى نجاعة عمل كل الجهات في اتجاه توفير مناخ مناسب ومنصف للصحفيين/ات والمصورين/ات الصحفيين/ات، خدمة للمصلحة العامة وضمان حق الجمهور في الحصول على المعلومات والقيام بالخيارات المستنيرة من أجل مستقبل الديمقراطية في تونس. وهو موجه أساسا للهيئة العليا المستقلة للانتخابات لتجاوز الاخلاطات المسجلة سابقا وضمان محاسبة المخالفين من منظورها. كما يشخص التقرير في جزئه الثاني الاعتداءات المسلطة على الصحفيين خارج إطار الدور الأول للانتخابات.

## منهجية الرصد

استندت الوحدة في إعداد هذا التقرير على المفاهيم والمعايير الدولية لحرية الرأي والتعبير والصحافة، بما في ذلك المرتبطة بسلامة الصحفيين في السياقات الانتخابية. كما استندت إلى الإطار القانوني الوطني المنظم للعمل الصحفي في الفترة الانتخابية، لا سيما مدونة سلوك الصحفيين المحليين والأجانب خلال الانتخابات والاستفتاء والتي حافظت على نفس القواعد المنشورة في النصوص المنظمة للانتخابات والاستفتاء في

صفحة 151 و152 كما استندت إلى قرار الهيئة العليا المستقلة للانتخابات عدد 8 لسنة 2018 مؤرخ في 20 فيفري 2018 يتعلق بضبط قواعد وشروط التغطية الإعلامية خلال الحملة الانتخابية وحملة الاستفتاء الذي تم تنقيحه واتمامه بالقرار عدد 31 لسنة 2022 المؤرخ في 18 نوفمبر 2022 (نسخة محينة).

كما استندت إلى القرار التوجيهي للهيئة العليا المستقلة للاتصال السمعي البصري ونظرا لخصوصية رصد سلامة الصحفيين في السياق الانتخابي، لم تستند الوحدة في إعداد تقريرها على منهجية عملها فقط، بل دعمته بالضوابط الأخلاقية والقانونية المحددة لمسؤولية كل الأطراف في العملية الانتخابية إزاء حماية الصحفيين/ات والمصورين/ات الصحفيين/ات، من ذلك حقوقهم في الاعتماد واحترام شروطه وضوابطه من قبل الهيئة وتنظيم عملية الحصول على المعلومات داخل الهيئة المشرفة على مسار الاستفتاء ومدى احترامها للمعايير الدولية والوطنية في سابق المناسبات الانتخابية ومدونات السلوك الخاصة بعمل الصحفيين/ات.

إن وحدة الرصد وإذ تعتبر أن احترام أخلاقيات المهنة هو أكبر ضامن لحماية الصحفيين/ات والمصورين/ات الصحفيين/ات فإنها دعت خلال تقريرها لشهر جويلية 2022 إبان استفتاء 25 جويلية 2022 الهيئة العليا المستقلة للانتخابات إلى التحقيق في الحالات المسجلة في التقرير وإعادة النظر في مدونة السلوك الخاصة بها والتدقيق وتحميل المسؤوليات المناطة بعهدتها إزاء الصحفيين. ودعت الوحدة خلال تقرير جويلية الهيئة إلى وضع خطة عمل واضحة تخص سلامة الصحفيين/ات والمصورين/ات الصحفيين/ات خلال الانتخابات بالشراكة مع الهيئات المهنية المختصة، لكن للأسف توخت الهيئة مسارا أحادي الجانب عندما احتكرت سلطة مراقبة التغطية الإعلامية للمسار الانتخابي. ورصدت الوحدة خلال هذا التقرير عديد الاخلالات المرتبطة بضرب الحق في الحصول على المعلومات والمضايقات المجانية. وقد تواصلت هذه الخروقات رغم تنبيه النقابة خلال استفتاء 25 جويلية 2022 إلى خطورتها.

## خلية يقظة

اعتمدت النقابة عبر وحدة الرصد في عملها، خاصة يوم عملية التصويت في الدور الأول للانتخابات التشريعية، على تلقي التبليغات من فريق من المبلغين/ات المتطوعين/ات في مختلف ولايات الجمهورية إضافة إلى التواصل المباشر مع الصحفيين/ات والمصورين/ات الصحفيين/ات لمتابعة ظروف عملهم/ن.

وحدة الرصد بمركز السلامة المهنية  
النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين

# مقدمة إحصائية

## الجزء الأول: الاعتداءات على الصحفيين/ات والمصورين/ات الصحفيين/ات خلال الدور الأول من الانتخابات التشريعية

كان الدور الأول من الانتخابات التشريعية أعنف من جملة الاعتداءات المسجلة خلال الانتخابات التشريعية لسنة 2019، حيث سجلت وحدة الرصد خلال الفترة الممتدة من 10 إلى 20 ديسمبر 2022، 28 اعتداء على الصحفيين/ات والمصورين/ات الصحفيين/ات.

### تطور الاعتداءات

### مقارنة بالمواعيد الانتخابية السابقة



الانتخابات التشريعية 2022

**28 اعتداء**



الانتخابات التشريعية 2019

**18 اعتداء**

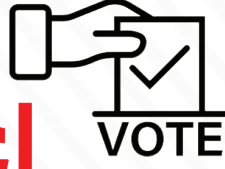
وقد توزعت الاعتداءات إلى 4 اعتداءات خارج يوم التصويت و24 اعتداء خلال يوم التصويت للدور الأول للانتخابات التشريعية.

## توزيع الاعتداءات حسب الفترات الانتخابية

يوم التصويت

24

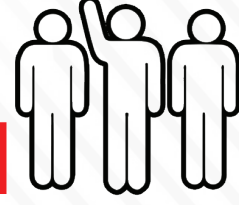
اعتداء



خارج يوم التصويت

4

اعتداء



طالت الاعتداءات خلال فترة الدور الأول من الانتخابات التشريعية 17 ديسمبر 2022 ، 31 ضحية من بينهم 17 من الرجال و14 من النساء كلهم من الصحفيين/ات والمصورين/ات الصحفيين/ات المعتمدين/ات رسمياً من الهيئة العليا المستقلة للانتخابات لتغطية سير عملية الانتخاب.

## توزيع ضحايا الاعتداءات حسب النوع الإجتماعي

17

رجال



14

نساء



ويعمل ضحايا الاعتداءات في 16 مؤسسة إعلامية تتوزع إلى 10 إذاعات و5 مواقع الكترونية ووكالة أنباء.



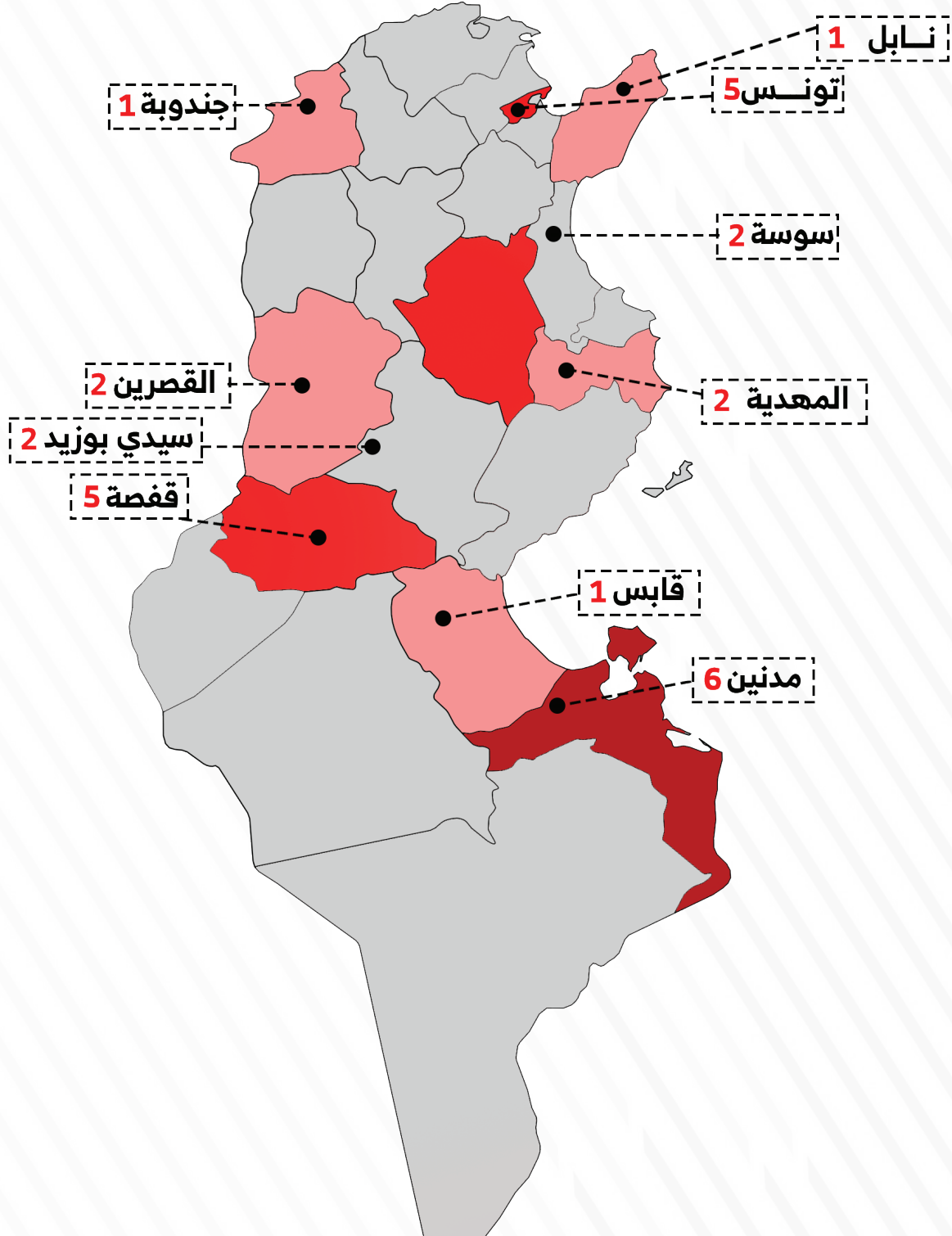
## المؤسسات الإعلامية

### لضحايا الاعتداءات



طالت الاعتداءات الصحفيين/ات والمصورين/ات الصحفيين/ات خلال مباشرتهم لتغطية الدور الأول من الانتخابات التشريعية في 11 ولاية. وقد توزعت الاعتداءات جغرافيا إلى 6 اعتداءات في مدينين و5 اعتداءات في كل من ولايتي تونس وقفصة. كما طال 02 اعتداءات الصحفيين/ات والمصورين/ات الصحفيين/ات في كل من ولايات القصرين وسيدي بوزيد و المهديّة وسوسة، وطالهم اعتداء وحيد (01) في كل من ولايات قبلي ونابل وقابس وجندوبة.

# التوزيع الجغرافي للاعتداءات



وقد ارتبطت أغلب الاعتداءات بالحق في الحصول على المعلومة في ظل العوائق غير المشروعة التي وضعتها هيئة الانتخابات أمام التدفق الحر للمعلومات، وقد سجلت وحدة الرصد في هذا الخصوص 15 حالة منع من العمل و9 حالات حجب معلومات إضافة إلى تسجيلها حالات مضايقات في 4 مناسبات

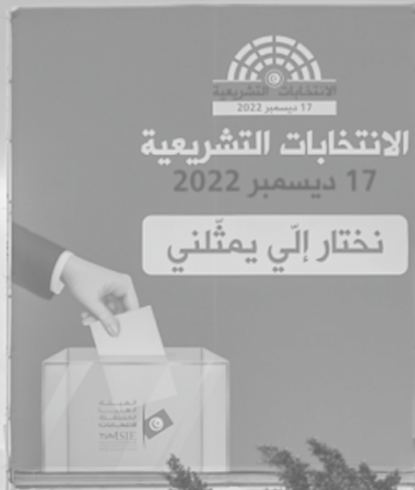
## طبيعة الاعتداءات على الصحفيين



تعلقت أغلب الاعتداءات برؤساء/رئيسات مراكز الاقتراع حيث كانوا/ن مسؤولين/ات عن 13 اعتداء تعلقت كلها بحجب المعلومات حول تقدم العملية الانتخابية والمنع من العمل. كما انخرط رؤساء مكاتب اقتراع في اعتداء وحيد ضد الصحفيين/ات والمصورين/ات الصحفيين/ات. وكان رؤساء/رئيسات الهيئات الفرعية وموظفو هيئات فرعية مسؤولين عن 3 اعتداءات لكل منهما. كما كان ممثلو الهيئات الفرعية مسؤولون عن 4 حالات اعتداء. وكانت الهيئة العليا المستقلة للانتخابات مسؤولة عن 2 اعتداءات ورئيسها مسؤول عن اعتداء وحيد. في حين كان الأمنيون مسؤولون عن اعتداء وحيد.

## المسؤولون عن الاعتداءات





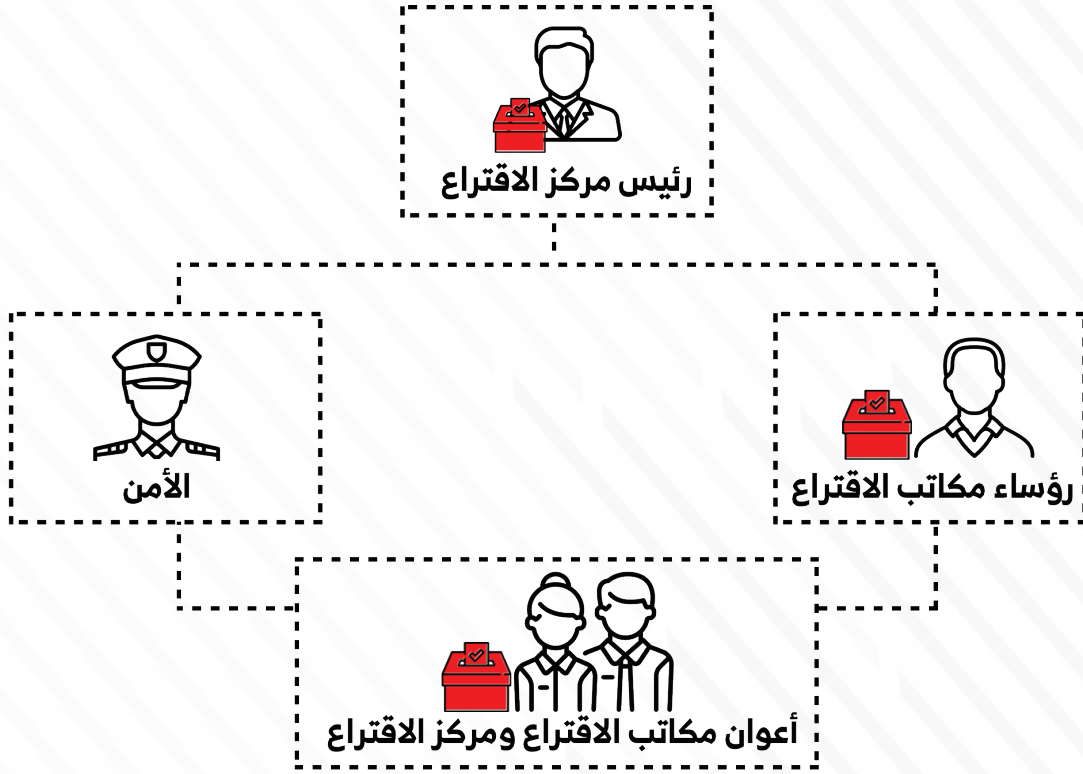
## الاعتداءات المسجلة يوم انتخابات 17 ديسمبر 2022

تتالت المضايقات الاعتداءات وعمليات الحجب خلال سعي الصحفيين/ات والمصورين/ات الصحفيين/ات إلى الحصول عليها يوم الاقتراع وتواصل أحتكار الهيئة المركزية بتونس العاصمة لبث المعلومات وحرمان الجهات الداخلية الصحفيين من معطيات محينة من مصادرها المباشرة، وكانت تدخلات الهيئة بطيئة لحل الإشكاليات التي تم التبليغ عليها من قبل وحدة الرصد.

### 1. حالات المنع من العمل

لم تعتبر وحدة الرصد كل حالات منع رؤساء مكاتب الاقتراع للصحفيين/ات والمصورين/ات الصحفيين/ات من العمل حالات اعتداءات عليهم، اعتمادا علي مقتضيات «مدونة سلوك الصحفيين المحليين والأجانب للانتخابات والاستفتاء»، التي أمضى عليها المعتمدون/ات للتغطية الإعلامية استنادا إلى البنود المتعلقة بـ «الواجبات الخاصة بيوم الاقتراع» وتحديد النقطة الثانية والتي تنص على «الامتناع عن التصوير داخل مكاتب الاقتراع إلا بعد ترخيص من رئيس مكتب الاقتراع» وقد اعتمدت الوحدة في تصنيفها مبدأ التناسب والضرورة، أي لا يمكن أن يكون المنع مطلقا بل يجب أن يهدف إلى حماية مصلحة مشروعة، كعدم تعطيل سير العملية الانتخابية أو حماية المعطيات الشخصية للناخبين في حال رفضهم ان يتم تصويرهم فقط، ولا يمكن أن يتوسع مديرو المكاتب في استعمال هذا البند في كل الحالات.

## هيكلة مراكز الاقتراع



وقد اعتبرت وحدة الرصد أن كل حالات المنع التي مارسها رؤساء مراكز الاقتراع حالات اعتداء على الصحفيين/ات باعتبار ما تنص عليه المدونة في شرح الأسباب حول مبدأ تمكين المعتمدين/ات من «النفذ إلى مختلف مواقع العملية الانتخابية لتأمين تغطية شاملة ومحيدة للمسار الانتخابي والاستفتاء»، وعليه لا يمكن لرؤساء مراكز الاقتراع وضع عوائق غير مشروعة أمام الصحفيين/ات بمنعهم من العمل داخل مراكز الاقتراع أو محيطه في ظل تقيدهم/ن بالواجبات المتعلقة بعملهم/ن. وقد طالت الصحفيين/ات والمصورين/ات الصحفيين/ات عديد الاعتداءات:

حيث في **ولاية تونس** منع رئيس مكتب اقتراع بـ «المدرسة الابتدائية بالصادقية» المصور الصحفي بقناة «بلا قناع» **مالك الجلاصي** من التصوير داخل مركز الاقتراع. حيث تنقل الجلاصي إلى مركز الاقتراع وعند وصوله دخل كل العاملين إلى مكاتبهم في ظل وجود كاميرا وفور محاولة المصور الصحفي التصوير منعه مدير أحد المكاتب من العمل وقد تواصل المصور الصحفي مع مسؤول بهيئة الانتخابات الذي أكد أنه يمكنه التصوير نظرا لحمله شارة الاعتماد وطالما أنه ليس هناك أي ممانعة من المواطنين. ولكن رغم ذلك رفض مدير المكتب تمكين المصور الصحفي من التصوير.

وفي **ولاية قفصة** تم منع **رمزي أفضل** الصحفي بـ «إذاعة قفصة» من العمل بالمدرسة الابتدائية بالرديف من ولاية قفصة خلال تغطيته للدور الأول من الانتخابات التشريعية ديسمبر 2022 حيث ورغم حمله لشارة الاعتماد من الهيئة العليا المستقلة للانتخابات إلا أن رئيس مركز الاقتراع تمسك بمنعه من العمل.

تم منع الصحفي رمزي أفضل من العمل بالمدرسة الابتدائية برج عكارمة من منطقة المظيلة من ولاية قفصة من قبل رئيس مركز الاقتراع رغم استظهار الصحفي ببطاقة الاعتماد من الهيئة العليا المستقلة للاتصال السمعي البصري.

وفي **ولاية القصيرين** تم منع **منال الدربالي** الصحفية بموقع «نواة» ومحمد كريت المصور الصحفي بوكالة سيبوزا الأمريكية من التصوير داخل مركز الاقتراع بالمدرسة الابتدائية الحبيب بورقيبة بتالة من ولاية القصيرين من قبل رئيس مركز الاقتراع، حيث تمسك رئيس المركز أنه لا علم له بأنه يمكن التصوير داخل مركز الاقتراع.

كما منع رئيس مركز الاقتراع بالمدرسة الابتدائية الثقافة بتالة من **ولاية القصيرين** الصحفية بموقع «نواة» **منال الدربالي** والمصور الصحفي **محمد كريت** من التصوير داخل مركز الاقتراع رغم استظهارهما ببطاقات الاعتماد، مؤكداً أنه لا علم له بأنه يمكنهما التصوير وقد تواصل المصور الصحفي مع الهيئة الفرعية وتم فظ الاشكال.

وفي **ولاية قبلي** منع أعوان أمن الصحفيين بولاية قبلي من دخول القاعة المغطاة لتغطية عملية فرز الأصوات الخاصة بالانتخابات التشريعية بدعوى تنفيذ أوامر أمنية. وقد تمسك الصحفيون والصحفيات بحقهم في أداء عملهم مؤكداً أن بطاقات الاعتماد كافية لضمان حقهم في حضور عملية الفرز وقد تم تمكينهم من حقهم في الدخول بعد نقاش مطول.

وقد طال المنع كلا من :

هناء كروس الصحفية بإذاعة «موزاييك أف أم»  
أحمد التايب الصحفي بـ «وكالة تونس افريقيا للأنباء»  
ماجدة عمارة الصحفية بـ «إذاعة قفصة»  
الهادي بوصفة الصحفي بإذاعة «شمس أف أم»

وفي **ولاية مدينين** منع رئيس مركز الاقتراع بالمدرسة الابتدائية بطريق حي الزيتون مدينين الصحفيات من العمل داخل مركز الاقتراع حيث ورغم استظهارهن ببطاقات الاعتماد، إلا أنه رفض تمكينهم من التصوير داخل مركز الاقتراع وقد طال المنع كلا من:

عفاف الودرنى الصحفية بموقع «تونس الرقمية».  
هادية قاري الصحفية بـ «إذاعة تطاوين».  
نعيمة خليصة الصحفية بإذاعة « صبرة أف أم».

ومنع رئيس مركز الاقتراع بالمدرسة الابتدائية طريق قابس من **ولاية مدينين** الصحفيات من العمل داخل مركز الاقتراع رغم استظهارهن ببطاقات الاعتماد إلا أن رئيس المركز تمسك بالمنع وقد طال الاعتداء كلا من :

عفاف الودرنى الصحفية بموقع «تونس الرقمية».  
هادية قاري الصحفية بـ «إذاعة تطاوين».  
نعيمة خليصة الصحفية بإذاعة « صبرة أف أم».

كما منع منسق بالهيئة الفرعية للانتخابات **بمدينين روضة بوطار** الصحفية بـ «وكالة تونس افريقيا للأنباء» من العمل بمركز الاقتراع السواني بحومة السوق بجربة. حيث

ورغم استظهار الصحفية ببطاقة اعتمادها واخذها الاذن بالتصوير من رئيس مركز الاقتراع، توجه نحوها رجل بزي رياضي وطالبها بالتوقف عن التصوير مؤكداً أنه كمواطن من حقه منعها من التصوير، ولم يقدم صفته كمنسق للهيئة الفرعية. وتوجه الرجل إلى أعوان الأمن للاستنجاد بهم ومنعها من العمل لكن الأمن امتنع عن التدخل.

وفي **ولاية سيدي بوزيد محمد علي العلوي وزهور الحبيب** الصحفية بـ «إذاعة صفاقس» من العمل وطالبها بالمغادرة، وعند محاولة الصحفية العمل خارج مركز الاقتراع وأخذ تصريح من أحد المواطنين طالبها بالمغادرة مشدداً أن المكان تحت سلطته.

وفي **ولاية المهديّة** منع رئيس مركز الاقتراع بالرجيش من ولاية المهديّة **خلدون الخويلدي** المصور الصحفي بإذاعة «أم أف أم» من العمل والتصوير داخل مركز الاقتراع، حيث وخلال تصويره لمحيط مركز الاقتراع توجه نحوه رئيس المركز وطالبه بالتوقف عن التصوير والمغادرة ورغم استظهار الخويلدي ببطاقة اعتماده إلا أن رئيس المركز تمسك بمنعه من العمل.

كما منع رئيس مركز الاقتراع بسيدي علوان من **ولاية المهديّة مؤيد طليق** المصور الصحفي بإذاعة «أم أف أم» من التصوير، حيث وخلال تصويره لمحيط مركز الاقتراع توجه نحوه رئيس مركز الاقتراع وطلب منه التوقف عن التصوير والمغادرة.

وفي **ولاية سوسة** منعت رئيسة مركز الاقتراع بمدرسة العمارات الشمالية بولاية سوسة **سمهران الزرلي** مراسلة إذاعة «المدينة أف أم» من العمل، حيث وخلال مزاولة الصحفية لعملها داخل مركز الاقتراع توجهت نحوها رئيسة المركز وطالبها بمغادرة المركز والعمل خارجه ورغم استظهار الصحفية ببطاقة اعتمادها إلا أن رئيسة المركز تمسكت بمنعها.

كما منع ممثلو الهيئة الفرعية للانتخابات **بسوسة** الصحفيين بالولاية من دخول مركز الفرز ابن خلدون بدائرة سوسة المدينة، حيث شددوا على أن هناك أوامر بعدم السماح للصحفيين والصحفيات بالدخول، لكن بعد نقاش مطول سمحوا لهم بالدخول شرط عدم التصوير، وقد رفض الصحفيون والصحفيات هذه الشروط وغادروا المكان وقد طال المنع كلا من:

**ماهر جعيّدان الصحفي المستقل.**  
**هدى القرمازي الصحفية المستقلة.**  
**مكرم السعيدي مراسل إذاعة «صبرة أف أم».**

وفي **ولاية نابل** تم منع **محمد علي جرادة** مراسل موقع «تونس الرقمية» من العمل بمركز الاقتراع أبو القاسم الشابي بعين كميشة من ولاية نابل، وتم اللجوء إلى الأمن لتحرير محضر ضده من قبل رئيسة مركز الاقتراع. حيث وخلال تصوير جرادة لمركز الاقتراع طلبت منه رئيسة المركز التوقف عن التصوير وطلب الإذن قبل ذلك. وفي ظل إصرار المراسل الصحفي على التصوير والدخول في مشادة كلامية مع رئيسة مركز الاقتراع استعانت بالأمن وتم اصطحابه إلى مركز الأمن وتحرير محضر في حقه.

## 2. حالات حجب المعلومات

اعتبرت وحدة الرصد حالة حجب للمعلومات كل انخراط لمسؤول/ة رسمي/ة سواء كان رئيس/ة مركز اقتراع أو رئيس/ة هيئة فرعية أو عضو/ة هيئة في عدم التصريح بالمعطيات المتعلقة بسير العملية الانتخابية، نظرا لما نصت عليه مدونة سلوك الصحفيين المحليين والأجانب للانتخابات والاستفتاء من ضمان لحق الصحفي في الحصول على المعلومات، وتنصيها في باب الواجبات العامة إلى ضرورة

«التأكد من جمع المعلومات والبيانات من المصادر الرسمية المخولة لذلك حسب التشريع الانتخابي»  
والمقصود بها هذه الأطراف.

وقد وضعت الهيئة العليا المستقلة للانتخابات في هذا المجال عوائق غير مشروعة للتدفق الحر للمعلومات حيث سجلت حالات حجب المعلومات من قبل الهيئة المركزية والهيئات الفرعية ورؤساء مراكز الاقتراع. وتواصلت السياسة التي اعتمدها الهيئة خلال استفتاء 25 جويلية 2022 خلال الدور الأول من الانتخابات التشريعية والتي تضرب مقتضيات الحق في الحصول على المعلومات من مصادرها، بسبب خرق الهيئة للالتزامات المنوطة بعهدتها إزاء الصحفيين/ات والمصورين/ات الصحفيين/ات، خاصة المعتمدين/ات لديها لتغطية العملية الانتخابية. وانتهكت بذلك مبدأ الشفافية وجوهر حق الجمهور في الحصول على المعلومات.

وقد طالت حالات الحجب الصحفيين/ات في عدة مناسبات:  
في **ولاية قفصة** امتنعت الهيئة الفرعية للانتخابات بقفصة عن تقديم المعلومات المحيطة للصحفيين/ات حول مجريات عملية الاقتراع وقد أشارت الهيئة الفرعية على الصحفيين بالاتصال بالهيئة المركزية للحصول على المعلومات والأرقام حول سير عملية الاقتراع، كما تفادى بعض أعضاء الهيئة الفرعية الرد على اتصالات الصحفيين وقد طال الحجب كلا من:

**حسام الدلاي المصور الصحفي بموقع «تونس الرقمية».**  
**سوار عمادية الصحفية بـ «إذاعة قفصة».**  
**عماد التومي الصحفي بإذاعة «موزاييك أف أم».**  
**بسام زيد الصحفي بإذاعة «شمس أف أم».**  
**رمزي أفضل الصحفي بـ «إذاعة قفصة».**

وفي **ولاية مدين** امتنع رئيس الهيئة الفرعية للانتخابات بمدين عن تقديم الاحصائيات ونسب الاقبال الخاصة بولاية مدين، حيث تواصلت معه **عفاف الودرني** الصحفية بموقع «تونس الرقمية» عبر الهاتف وقد عبر عن رفضه التصريح وأكد انتظار الإعلان عن المعطيات في الندوة التي تعقدها الهيئة العليا المستقلة للانتخابات في العاصمة. كما امتنع أحد رؤساء مراكز الاقتراع بحومة السوق من ولاية مدين عن مد لمياء بن غالي الصحفية بـ «الإذاعة التونسية» وكمال ميلاد الصحفي بإذاعة «اكسبراس أف أم» بمعلومات واحصائيات حول تقدم عملية الاقتراع مبررا ذلك بوجود تعليمات من الهيئة الفرعية تلزمهم بعدم تقديم الاحصائيات لوسائل الإعلام.

وفي **ولاية قابس** امتنع المكلف بالإعلام في الهيئة الفرعية للانتخابات بقابس عن مد **هند رزيق** الصحفية بـ «الإذاعة التونسية» ومحمد علي عكاشة الصحفي بالإذاعة التونسية بالمعلومات حول نسب المشاركة بالدوائر الانتخابية بالجهة مؤكدا أنه تلقى تعليمات



من الهيئة المركزية بعدم التصريح.

وفي **ولاية سيدي بوزيد** امتنع كل من رؤساء مراكز الاقتراع بالمدرسة الابتدائية شارع الجمهورية النور ومدرسة الديايرية التابعة لغريس الشرقية المزونة والمدرسة الابتدائية حي النور المزونة من ولاية سيدي بوزيد عن التصريح حول سير العملية الانتخابية **لزهور الحبيب** الصحفية بـ «إذاعة صفاقس».

### 3. اعتداءات متنوعة

تعرض الصحفيون/ات والمصورون/ات الصحفيون/ات إلى اعتداءات متفرقة يوم الاقتراع، حيث ظهر اجراء جديد يعتبر تضييقا على الصحفيين وهو امضاء وثيقة عند الدخول والخروج من مراكز الفرز في بعض المناطق من الجمهورية. كما تم التضييق على الصحفيين/ات والمصورين/ات الصحفيين/ات عبر محاولة منعهم من العمل وقد توزعت كما يلي:

في **ولاية قفصة** ضايق أحد مسؤولي الهيئة الفرعية للانتخابات بقفصة الصحفيين والصحفيات خلال سعيهم للدخول إلى القاعة المغطاة حيث تتم عملية فرز الأصوات. فبعد انطلاق عملية الفرز تحول الصحفيون والصحفيات للتغطية وهناك طلب منهم الإمضاء على ورقة حضور عند الدخول وعند الخروج، وهو اجراء لم يتم العمل به سابقا خلال أي مناسبة انتخابية وقد أكد القائمون على التنظيم أنه لا يمكن لأي صحفي الدخول في حال رفض الامضاء وهو ما أجبر الصحفيين والصحفيات على الإمضاء من أجل القيام بعملهم.

وقد طالت المضايقة كلا من:

**حسام الدلاي المصور الصحفي بموقع «تونس الرقمية».**  
**سوار عمادية الصحفية بـ «إذاعة قفصة».**  
**عماد التومي الصحفي بإذاعة «موزاييك أف أم».**  
**بسام زيد الصحفي بإذاعة «شمس أف أم».**

كما اتصل رئيس الهيئة الفرعية للانتخابات بقفصة **بعماد التومي** الصحفي بـ «إذاعة موزاييك أف أم» اثر نشره خبرا صحيحا حول إعادة فتح محاضر انتخابية للثبوت من نسب المشاركة العامة، والذي ورد عليها متضمنا أخطاء، وقد عبر رئيس الهيئة عن احتجاجه على المعلومات التي اعتبرها غير دقيقة. وقد أكدت الهيئة الفرعية أنها تلقت اتصالا من الهيئة المركزية للانتخابات لاتخاذ الإجراءات القانونية في حقه. وقد تم تمكين الهيئة الفرعية للانتخابات بقفصة من حق الرد وتم فظ الاشكال لاحقا.

وفي **ولاية مدنين** حاول مساعد رئيس مركز الاقتراع بالمدرسة الابتدائية ابن خلدون بمدنين منع **عفاف الودرني** الصحفية بموقع «تونس الرقمية» من التصوير بهاتفها الجوال. حيث توجه نحوها مساعد رئيس مركز الاقتراع وطالبها بالتوقف عن استعمال هاتفها الجوال والاعتماد على كاميرا احترافية في التصوير. وقد تدخلت زميلاتها لفائدتها وهو ما مكنها إثر ذلك من إتمام العمل.



# الاعتداءات المسجلة خارج يوم الاقتراع

تعرض الصحفيون/ات والمصورون/ات الصحفيون/ات الى اعتداءات عنيفة طالتهم من قبل عديد الجهات من تعرض الصحفيون/ات والمصورون/ات الصحفيون/ات إلى أربع اعتداءات مرتبطة بالمسار الانتخابي اثنان منهم عبر لفت النظر حول محتويات ناقدة لعمل الهيئة الانتخابية واثنان ضمن حالات حجب المعلومات. ها أمنيون وموظفون عموميون على خلفية قيامهم/ن بعملهم/ن.

## تنبيه يطال موقع "بزنس نيوز"

### الوقائع

وجهت الهيئة العليا المستقلة للانتخابات تنبيها لموقع «بزنس نيوز» «Businessnews» في 13 ديسمبر بعد نشر مقال فيه نقد لما اعتبره المقال "سطو هيئة الانتخابات على صلاحيات الهيئة العليا المستقلة للاتصال السمعي البصري"، واعتبرت الهيئة ما نشر من قبيل نشر أخبار زائفة ملوحة بالملاحقة الجزائية للمؤسسة الإعلامية.

## لفت نظر يطل إذاعة « Son fm »

### الوقائع

وجهت الهيئة العليا المستقلة للانتخابات لإذاعة « Son fm » لفت نظر وذلك يوم الاثنين 12 نوفمبر 2022 على خلفية محتوى صحفي ببرنامج «à sa place» اعتبرته الهيئة مسيئاً لها ويشكك في المسار الانتخابي واعتبرت ما بث " خرقاً لواجب الحياد ولأخلاقيات المهنة الصحفية" ملوحة بأنه يدخل تحت طائلة أحكام الفصل 24 من المرسوم عدد 54 لسنة 2022.

## حجب معلومات حول الاستعدادات للانتخابات

### الوقائع

امتنعت يوم الجمعة 16 ديسمبر رئيسة الهيئة الفرعية للانتخابات **بجندوبة** عن مد مولدي الزوابي الصحفي بـ "وكالة تونس افريقيا للأنباء" بمعلومات حول الاستعدادات للعملية الانتخابية بالجهة. حيث رفضت رئيسة الهيئة الرد على اتصالاته لتمكينه من معطيات.

وفي **ولاية باجة** حجت الهيئة الفرعية للانتخابات بباجة المعلومات حول تطور العملية الانتخابية عن الصحفيين والصحفيات، حيث امتنعت عن مدهم بالمعلومات وامتنع مسؤولون فيها يومي 14 و 15 ديسمبر عن الرد على اتصالات وسائل الإعلام في تغيير واضح للسياسة الاتصالية للهيئة الفرعية مقارنة بسابق المواعيد الانتخابية. وقد طالت الحجب كلا من:

- فاتن التوجاني الصحفية بـ "الإذاعة التونسية"
- وليد المنصوري الصحفي بـ "إذاعة الكاف"
- عقيلة الحرباوي الصحفية بـ "إذاعة الكاف"
- ناجي الخولي الصحفي بـ "إذاعة الكاف"

## حجب معلومات من هيئة الانتخابات

### الوقائع

امتنع أعضاء هيئة الانتخابات عن التصريح اثر الندوة الصحفية الخاصة بالإعلان عن النتائج الأولية للانتخابات التشريعية 17 ديسمبر 2022. حيث تعمد رئيس الهيئة تجنب الإجابة عن أسئلة الصحفيين وعمل على مضايقتهم في ظل تمسكهم بحقهم في الحصول على المعلومة منه حول النتائج

## الجزء الثاني : الاعتداءات على الصحفيين/ات والمصورين/ات الصحفيين/ات خارج مسار الدور الأول من الانتخابات

سجلت وحدة الرصد خلال شهر جويلية 2022 خارج مسار الاستفتاء، 9 اعتداءات على الصحفيين/ات والمصورين/ات الصحفيين/ات. وقد طالت الاعتداءات 9 ضحايا من بينهم 4 نساء و5 رجال

### توزيع ضحايا الاعتداءات حسب النوع الإجتماعي



ويعمل الصحفيون الضحايا في 6 مؤسسات إعلامية من بينها 3 قنوات إذاعية و3 قنوات تلفزيونية

### المؤسسات الإعلامية

### لضحايا الاعتداءات



وتعرض الصحفيون خلال شهر ديسمبر 2022 إلى المضايقة في 4 مناسبات والاعتداءات اللفظية في مناسبتين (2) كما سجلت الوحدة حالة تحريض (1) وحالة منع من العمل (1) وحالة احتجاز تعسفي (1).

## طبيعة الاعتداءات على الصحفيين



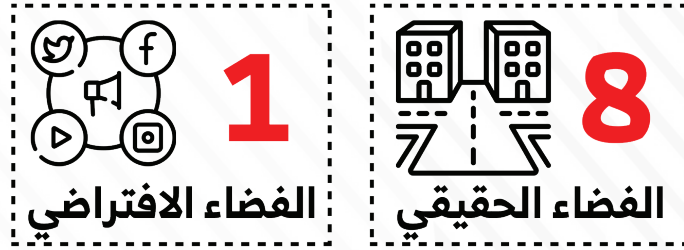
وقد كان مسؤول عن الاعتداءات المسجلة كل من أمنيون في 3 مناسبات و كل من إعلاميون ومواطنون في حالتين (2) لكل منهما ونشطاء التواصل الاجتماعي ومسؤولون محليون في حالة وحيدة (1) لكل منهم.

## المعتدون/ات على الصحفيون/ات



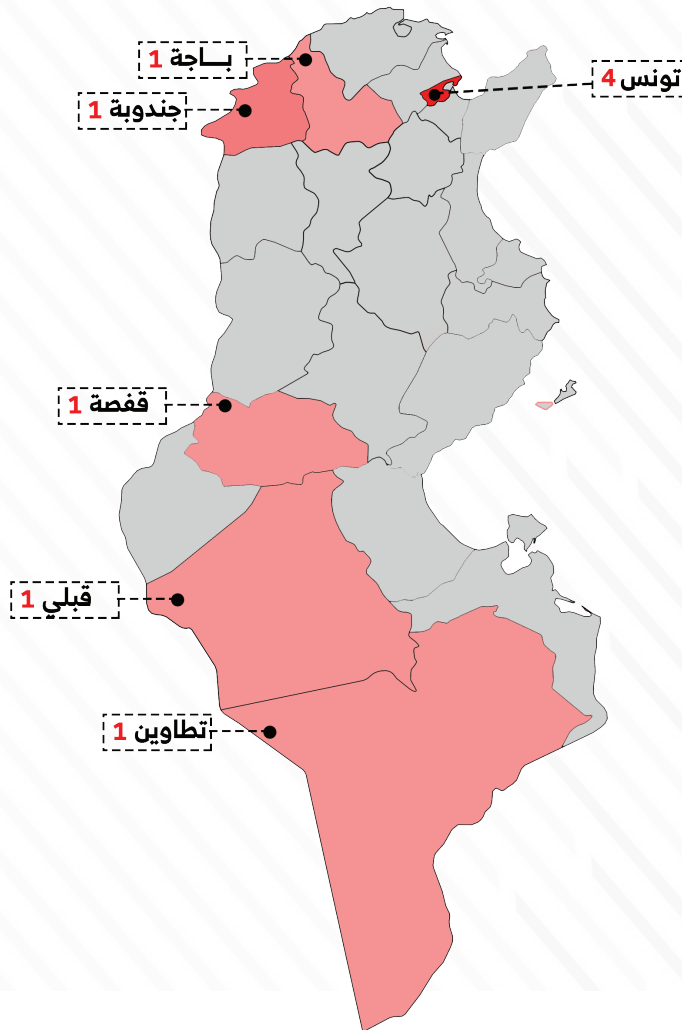
وقد توزعت فضاءات الاعتداء إلى 8 حالات في الفضاء الحقيقي وحالة واحدة في الفضاء الافتراضي.

## توزيع الاعتداءات حسب الفضاء



وتوزعت جغرافيا إلى 4 حالات في ولاية تونس وحالة واحدة (1) في كل من ولايات باجة وقفصة وتطاوين وقبلي وجندوبة.

## التوزيع الجغرافي للاعتداءات



# اعتداءات متفرقة خارج مسار الانتخابات

تنوعت الاعتداءات على الصحفيين/ات والمصورين/ات الصحفيين/ات خارج مسار الانتخابات، وكانت أخطرها حملات التحريض التي قادها فنانون ونشطاء تواصل اجتماعي. كما تواصلت أزمة الحصول على المعلومات في ظل تواصل العمل بالمراسيم المعطلة للتدفق الحر للمعلومات. وتمثلت هذه الاعتداءات في ما يلي:

## اعتداء لفظي على المصور الصحفي بسام العوني

### الوقائع

تهجم أحد المواطنين على المصور الصحفي المستقل بسام العوني خلال تغطيته للمسيرة الاحتجاجية التي نظمتها أحزاب ومنظمات بشارع الحبيب بورقيبة في 10 ديسمبر 2022. حيث وخلال أخذ تصريحات من المواطنين تعمد مواطن رفع لافتة مكتوب عليها جرجيس فطالبه المصور الصحفي بإبعادها من خلفية التصوير لكن المواطن تشنج وجدت مشادة بينهما. وقد استعان المواطن بالأمن وتم نقل الصحفي لمركز الأمن حيث تم مشاهدة الفيديو الموثق للاعتداء عليه وإطلاق سراحه اثر التواصل مع خلية الأزمة بوزارة الداخلية.

## مضايقة لمراسلة قناة "تي آر تي عربي"

### الوقائع

تمت مضايقة مراسلة قناة "تي آر تي عربي" رحمة السيارى من قبل مسؤول محلي بمدينة تبرسق التابعة لولاية باجة، حيث توجه هذا المسؤول في 13 ديسمبر 2022 لمنزل الصحفية وعمل على الاستفسار عن معطيات شخصية خاصة بها، بعد أن سأل عنها في محيطها الاجتماعي. وقد خلفت هذه العملية حالة ضغط على الصحفية انجر عنها قلق في صفوف عائلتها. وبالتواصل مع المسؤول المحلي لم ينفي تنقله لبيت الصحفية معتبرا أن ما قام به جاء بطلب من الجهات الرسمية معتبرا أنها عملية عادية.

## تحريض على حمزة البلومي

### الوقائع

شن نشطاء التواصل الاجتماعي حملة تحريض على الصحفي بقناة "الحوار التونسي" حمزة البلومي يوم 16 ديسمبر 2022، حيث تعمد القائمون على صفحة "تونسنا أف أم" نشر تدوينة توجه اتهامات للصحفي بالتآمر وقد تم مشاركتها مئات المرات من قبل رواد التواصل الاجتماعي. وقد حذر البلومي من خطورة الاشاعات وضرورة الحذر من مروجيها.

## مضايقة صحفية خلال تنفيذها للإضراب في الاعلام العمومي

### الوقائع

تعرضت الصحفية بـ"إذاعة قفصة" سميرة سوري يوم السبت 17 ديسمبر 2022 للهرسلة من قبل المسؤولة على التحرير بقسم الأخبار بالإذاعة على خلفية خلاف جد اثر التزام الصحفية بالإضراب المقرر من الجامعة العامة للإعلام في 17 و 18 ديسمبر. حيث أمنت الصحفية موجز السادسة صباحا حول الاضراب ولدى استعدادها لتقديم موجز السابعة توجهت نحوها المسؤولة عن التحرير في قسم الأخبار بالإذاعة وطلبت منها تمكينها من اعداد الموجز فرفضت الصحفية واحتد النقاش بينهما وطلبت مسؤولة التحرير الصحفية بالمغادرة فرفضت. وقد تعرضت الصحفية إلى وعكة صحية بسبب هذا الخلاف حتمت اقامتها بالمستشفى واستراحة بخمسة أيام. وقد تقدمت مسؤولة التحرير بشكوى إدارية متهمه إياها بالتطاول في الوقت الذي تمسكت فيه الصحفية بحقها في الاضراب.

## مضايقة صحفية خلال تنفيذها للإضراب في الاعلام العمومي

### الوقائع

تعرضت الصحفية بإذاعة تطاوين منى عابدي يوم السبت 17 ديسمبر 2022 للهرسلة من المسؤول على التحرير بقسم الأخبار بالإذاعة على خلفية اضرابها يومي 17 و18 ديسمبر الخاص مؤسستي الإذاعة والتلفزة التونسية. حيث تواصل معها بالهاتف وأكد لها أنه اتصل بها بصورة رسمية لاستجوابها حول المشاركة من عدمها في الإضراب، فرفضت الإجابة عن الاستجواب وطلبت منه استجوابها كتابيا وفق المعايير المنظمة لعملها، فكان رده أن وصفها بالجبانة. وقد أمنت الصحفية مواجيز الأخبار من الثامنة ليلا إلى منتصف الليل وفق ما تقره تراتيب الإضراب.



## مضايقة مصور صحفي خلال زيارة رئيس الجمهورية للقصة

### الوقائع

عرقل أعوان أمن بالزي المدني عمل المصور الصحفي بإذاعة "موزاييك أف أم" حسام بوحلي، حيث وخلال تغطية المصور الصحفي لزيارة رئيس الجمهورية للقصة بتونس في 23 ديسمبر 2022 توجه نحوه 4 أعوان أمن بالزي الرسمي وطالبه أحدهم بترخيص التصوير. فأكد المصور الصحفي أن التصوير بالفضاء العام لا يتطلب ترخيصاً. وطالب عون أمن حسام بو حلي بهويته فمده بها وتم تعطيل عمل المصور الصحفي نصف ساعة قبل أن يتم إخلاء سبيله.

## اعتداء لفظي على صحفية بدوز

### الوقائع

تعمدت إحدى المواطنات الاعتداء بالعنف اللفظي والتشهير على الصحفية بـ "إذاعة قصة" ماجدة عمارة أثناء تغطيتها لفعاليات اختتام المهرجان الدولي للصحراء بدوز في 25 ديسمبر 2022. حيث وجهت المواطنة جملة من الشتائم المسيئة لسمعة الصحفية متهمه إياها بتهم غير حقيقية وهو ما وضعها تحت الضغط المهني والاجتماعي. وقد توجهت الصحفية بشكاية ضد المعتدية لدى السيد وكيل الجمهورية بالمحكمة الابتدائية بقبلي وتم الاستماع إليها على معنى قانون العنف ضد النساء.

## منع مولدي الزوابي من تغطية زيارة رئيس الجمهورية

### الوقائع

منع أعوان أمن في 26 ديسمبر 2022 الصحفي بـ "وكالة تونس أفريقيا للأخبار" مولدي الزوابي من الدخول للمستشفى الميداني بجندوبة، حيث تنقل الصحفي لتغطية زيارة رئيس الجمهورية قيس سعيد إلى المستشفى. وقد أكد أعوان الأمن أن أمن رئيس الجمهورية هو من أعطى تعليمات بمنع دخول الوافدين بعد دخول رئيس الجمهورية. وفور التواصل مع رئاسة الجمهورية تواصل أمن رئيس الجمهورية مع الصحفي وأكدوا أنه لا علم لهم بالموضوع ومكنوه من حضور النقطة الإعلامية وطلبوا منه عدم القاء أسئلة على رئيس الجمهورية. وقد حضر الزوابي النقطة الإعلامية وطرح أسئلة وتحصل على تصريح من رئيس الجمهورية قيس سعيد.

## احتجاز تعسفي لأحمد الجويني

### الوقائع

احتجز أعوان أمن المصور الصحفي بقناة "الغد" أحمد الجويني خلال تصويره بشارع الحبيب بورقيبة بتونس العاصمة في 27 ديسمبر 2022. واصطحب الأمن المصور الصحفي إلى مركز الأمن وفسخوا المادة المصورة الخاصة به.

حيث تنقل المصور الصحفي لتصوير جهة النصب التذكاري الخاص بابن خلدون واستأذن من عون أمن لتصوير مشاهد أخرى ورخص له بذلك. وتفاجأ الصحفي بالتحاق عوني امن به واحتججهما على قيامه بالتصوير، فاستظهر المصور الصحفي بالترخيص وبطاقته المهنية وأعلمهم أنه لم يصور أعوان الجيش بالمكان، لكن رغم ذلك احتجز الأعوان أدوات عمله وطالبا منه مرافقتهم الي مركز الأمن حيث تركوه ينتظر طويلا وحرروا محضرا في حقه وأجبروه على فسخ المادة التي قام بتصويرها.

# التعليق القانوني

## الانتخابات وحرية الصحافة:

خلال يوم الاقتراع للدور الأول لانتخابات المجلس النيابي الذي نظم يوم 17/12/2022 تعرض العديد من الصحفيين إلى مضايقات عديدة وموزعة على كامل التراب الوطني وذلك في علاقة بتغطية الصحفيين للعملية الانتخابية على مستوى مراكز الاقتراع والمكاتب وفضاءات فرز النتائج. وللعلم فإنه لم يصدر قرار مشترك بين هيئة الانتخابات وهيئة الاتصال السمعي والبصري لتنظيم التغطية الإعلامية لدعاية المرشحين. وأصدرت هيئة الانتخابات قرارا من جانب واحد يمنحها صلاحيات الهايكا ويلغي أي دور لهذه الأخيرة في المشهد الانتخابي. وقد تواترت بعد ذلك تأويلات متضاربة بخصوص التغطية الإعلامية وما يحق لوسائل الإعلام القيام به وما لا يحق لها. وأدى ذلك إلى اختلاف في وجهات النظر وإلى الغموض بالنسبة إلى الصحفيين وإلى المؤسسات الإعلامية. من ذلك مثلا فسح المجال أمام دعاة مقاطعة الانتخابات للحديث في وسائل الإعلام. وقد أثر انفراد هيئة الانتخابات بالقرار وغموض قواعد التغطية في عمل الصحفيين.

يضاف إلى ذلك صدور المرسوم 54 المنظم للجرائم المعلوماتية والذي تضمن الفصل 24 الذي يجرم نشر الأخبار الزائفة أو الكاذبة. وجاء التجريم بعبارات فضفاضة وواسعة وقابلة للتأويلات المتناقضة. والمعلوم أن هذا الفصل أضيف للمرسوم 54 والحال انه لا علاقة له بالجرائم السيبرانية المنصوص عليها في المرسوم. ويتضمن المرسوم 115 قائمة من الجرح والمخالفات الصحفية لها نفس أركان جنحة نشر الأخبار الزائفة مثل جنح الثلب والسب والشتم ونشر الأخبار التي من شأنها المساس بالنظام العام. وأصبح الفصل 24 من المرسوم 54 سيفا مسلطا على رقاب الصحفيين وأصبح الجميع يتسابق في التهديد باللجوء إليه فيما يتضمنه من عبارات فضفاضة ومن عقوبات قاسية. وكانت

هيئة الانتخابات نفسها وجهت تنابيه وإنذارات إلى بعض الصحفيين وهددتهم باللجوء إلى القضاء على خلفية محتويات إعلامية تدخل تحت خانة حرية الرأي والتعبير. وأصدرت نقابة الصحفيين بياناً بخصوص تصرفات هيئة الانتخابات تجاه وسائل الإعلام ودعتها إلى احترام مبادئ حرية التعبير والصحافة وقبول الرأي المخالف.

وكانت هيئة الانتخابات وجهت لفت نظر لبعض المؤسسات الإعلامية وهددت باللجوء إلى التقاضي طبق المرسوم 54 وذلك في علاقة بتعليقات ومقالات لا علاقة لها بالحملة الانتخابية، وهي تدخل في خانة حرية الرأي والتعبير.

- خلال يوم الاقتراع واجه بعض الصحفيون عديد الممارسات والتضييقات من بينها :
- امتناع بعض المشرفين على الانتخابات عن الإدلاء بتصريحات لوسائل الإعلام.
- المنع من العمل والتصوير داخل مراكز الاقتراع ومكاتبه.
- المنع من حضور عمليات فرز النتائج.
- منع إجراء حوارات مع ناخبين أمام مراكز الاقتراع.
- التعامل الفوضوي مع بعض الصحفيين.
- التهديد بالمقاضاة.

وذكر بعض الصحفيين أن بعض رؤساء مكاتب الاقتراع منعوهم من أداء عملهم، إلا أنه بالاتصال بالهيئات الفرعية لهيئة الانتخابات أمكنهم الحصول على الموافقة للعمل. وتؤكد مثل هذه الوقائع عدم وضوح قواعد التغطية الصحفية للعمليات الانتخابية، وهو ما أثر سلباً على عمل عديد الصحفيين.

ويمكن القول بأن مثل هذه المصاعب ليست جديدة خاصة وأن الصحفيين يعانون الأمرين خلال كل انتخابات من أجل استقاء الأخبار والإحصائيات ونشرها للجمهور. وقد أن الأوان لاستخلاص النتائج ووضع قواعد واضحة ومتفق عليها في مجال تغطية الحملات الانتخابية ويوم الاقتراع، وأن تكون تلك القواعد معلومة لدى المشرفين على العملية الانتخابية حتى لا يتعلل أي منهم بوجود تعليمات مخالفة في الغرض.

ومن ناحية أخرى فإن منطق المنافسة في نشر المعلومات بين المؤسسات الإعلامية والهيئة الفرعية للانتخابات غير مطروحة بالمرّة، إذ أن واجب الصحفيين هو استقاء المعلومات من مصادرها ونشرها أولاً بأول، وهي في كل الحالات معلومات جزئية، في حين أن المعلومات النهائية والشاملة في علاقة بنسب التصويت ونتائج الاقتراع يبقى مصدرها الرسمي هو هيئة الانتخابات وفروعها.

ومن شأن التعاطي الإيجابي للهيكل الانتخابية مع وسائل الإعلام أن يقدم صورة إيجابية عن العملية الانتخابية وخاصة في علاقة بإعلام الجمهور بأي مستجدات. كما أن مصلحة أي هيئة مشرفة على الانتخابات أن تكون متعاونة مع وسائل الإعلام وأن تمدّها بالمعلومات الضرورية وأن لا تكون علاقتها معها مبنية على التهديد بالمقاضاة أو بحجب المعلومة.

## انتهاكات متفرقة:

تعرض عديد الصحفيين إلى بعض التضييقات من ذلك مطالبة مصور صحفي بترخيص للتصوير خلال زيارة رئيس الدولة إلى القصة. ويلاحظ أن قضية المطالبة بتراخيص التصوير مازالت مستمرة رغم غياب أي قانون يلزم الصحفي بالحصول على ترخيص بالأماكن العامة وخاصة لتغطية أنشطة المسؤولين. ووصل الأمر في بعض الحالات إلى نقل مصورين صحفيين إلى مقر الشرطة وهرسلتهم وإجبارهم على فسخ المواد المصورة.

وتكررت نفس الممارسة مع صحفي آخر في ولاية جندوبة خلال زيارة رئيس الدولة إلى مؤسسة صحية وذلك من خلال تعلل المسؤولين الجهويين بوجود تعليمات ثم يتضح لاحقا تبرؤ كل سلطة من إصدار تلك التعليمات.

كما سجلت واقعة الضغط على صحفية من خلال توجه عمدة المنطقة التي تقيم بها عائلتها إلى محل سكنها للاستفسار عنها. ولدى سؤاله عن سبب تلك الممارسة ذكر العمدة أنه تحرك بطلب من السلطات الأمنية. وتشكل هذه الممارسات هرسلة وغطا على الصحفيين وتذكرنا بالممارسات التي كانت موجودة خلال أهلك فترات الاستبداد.

## براءة:

أصدرت محكمة قرمبالية حكما قضى ببراءة الصحفي منتصر ساسي من تهمة الإساءة للغير عبر الشبكة العمومية للاتصالات وذلك بجلسة يوم 20/12/2022. واتهم ساسي في القضية بسبب عمل صحفي حول نشاط التاكسي السياحي بولاية نابل. ومن شأن إصدار مثل هذه الأحكام أن تساعد على حماية العمل الصحفي والدفاع عن حرية التعبير. لكن الملاحظة تبقى متعلقة بطول إجراءات التقاضي وهو ما يتسبب في بقاء الصحفي تحت طائلة الضغوط في انتظار المحاكمة. أما الملاحظة الثانية فإنها تتعلق بنوعية النصوص القانونية التي مازال يلاحق بها الصحفيون، وهي نصوص من خارج المرسوم 115. وتجدد نقابة الصحفيين مطالبتها بالكف عن ملاحقة الصحفيين قضائيا بسبب عملهم الصحفي المبني على المهنية وأخلاقيات الصحافة، وأنه في حالة التجاوز فإن المرسوم 115 وجد ليطبق.



# التوصيات

**إن النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين وبعد ما أوردته من تفاصيل حول الاعتداءات على الصحفيين خلال الدور الأول من الانتخابات التشريعية وخلال شهر ديسمبر 2022 فإنها توصي:**

## **الهيئة العليا المستقلة للانتخابات :-**

-النظر في الحالات التي كان فيها رؤساء مراكز الاقتراع ورؤساء الهيئات الفرعية مسؤولين عن عرقلة عمل الصحفيين/ات والمصورين/ات الصحفيين/ات، ومتابعتها إداريا والتحقيق فيها ومد النقابة بنتائجها والإجراءات المتخذة حيالها.  
-إعادة النظر في مدونة السلوك الخاصة بها والتدقيق فيها وتحديد المسؤوليات المنوطة بعهددة الهيئة إزاء الصحفيين/ات والمصورين/ات الصحفيين/ات فيما يتعلق بالحق في الحصول على المعلومات.  
-الغاء مناشيرها الداخلية المعرقلة لحق الحصول على المعلومة خدمة لمبادئ

الشفافية وضمنان لحق المواطنين في مختلف الولايات في المعلومة.  
-اعتماد مقارنة تشاركية مع الهياكل المهنية والهيئة المستقلة للاتصال السمعي  
البصري في التعديل وتنظيم التغطية الإعلامية للمواعيد الانتخابية.  
-وضع خطة عمل واضحة بملف سلامة الصحفيين/ات والمصورين/ات الصحفيين/ات  
خلال الانتخابات بالشراكة مع الهيئات المهنية المختصة.

كما تجدد النقابة دعوتها:

### **رئاسة الجمهورية إلى:**

-تقديم الضمانات الحقيقية لحرية الصحافة وحرية التعبير بعيدا عن الخطاب السياسي  
ووضع خطة عمل وطنية لحماية الصحفيين/ات تراعي احتياجات القطاع وتُبنى على  
مقاربة تشاركية مع الهياكل المهنية.

### **كل الفاعلين/ات السياسيين/ات والمدنيين/ات**

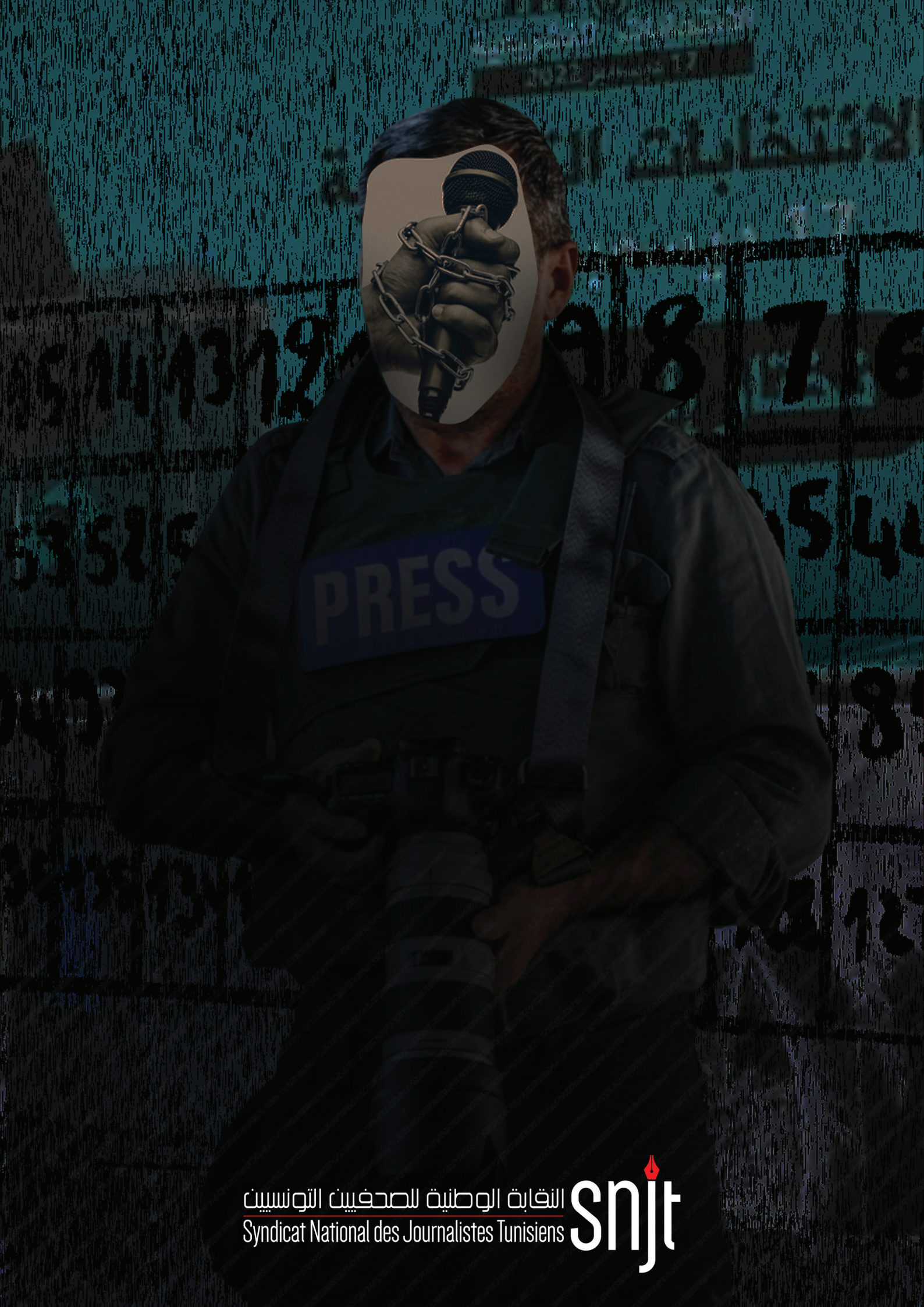
-احترام طبيعة العمل الصحفي، والقطع مع خطابات التحريض على العنف والكراهية  
ضد الصحفيين/ات والمصورين/ات الصحفيين/ات واحترام حرية العمل الصحفي.

أنجز هذا التقرير في إطار برنامج يُنفَّذ بالشراكة مع:  
منظمة اليونسكو

الغابة الوطنية للصحفيين التونسيين  
Syndicat National des Journalistes Tunisiens **snjt**







النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين  
Syndicat National des Journalistes Tunisiens **snjt**